

Distr.: General  
6 October 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل  
الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم البيان الخطي الصادر عن بعثة جمهورية إيران الإسلامية الذي  
تمارس فيه حقها في الرد على الملاحظات التي أدلى بها رئيس جمهورية الأرجنتين في المناقشة  
العامة التي جرت في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠  
(انظر المرفق).

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية  
العامة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد خزاعي

السفير

الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة

١ - كرر رئيس جمهورية الأرجنتين يوم الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تصريحاً ينطوي على اتهامات باطلة زعم فيها تورط بعض المواطنين الإيرانيين بالتفجير الذي وقع عام ١٩٩٤ في مبنى في بيونس آيرس يُدعى AMIA.

٢ - إن وفد جمهورية إيران الإسلامية يُعرب عن أسفه لاستمرار بعض السلطات الأرجنتينية في السير على الطريق الخاطئ بابتعادها عن العدالة عندما تُوجه مزاعم لا أساس لها من الصحة ضد مواطنين أجانب بدلاً من أن تفتح تحقيقات ذات مغزى وأن تتحلى بالإرادة السياسية لتحديد هوية الفاعلين الحقيقيين الذين ارتكبوا هذه الجريمة النكراء.

٣ - ونود في هذه الرسالة أن نحدد موقفنا من هذه المسألة كما حددناه في مراسلاتنا السابقة، بما في ذلك الرسالة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ والرسالة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ والرسالة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والتي جرى تعميمها بوصفها الوثائق A/62/485 و A/63/468 و A/64/481 على التوالي.

٤ - وتود جمهورية إيران الإسلامية أن تكرر الإعراب عن وجهات نظرها ومطالباتها القانونية من حكومة الأرجنتين على النحو التالي:

(أ) تأكدت حكومة جمهورية إيران الإسلامية أنه ما من مواطن إيراني تورط بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التفجير الذي وقع في مبنى AMIA. وجمهورية إيران الإسلامية لا تدعم أي إجراء تعسفي ينتهك بوضوح الحقوق الأساسية للأفراد بناء على جنسيتهم وديانتهم، والذي تم ترتيبه بذريعة محاربة الإرهاب لتحقيق أهداف سياسية واضحة بدلاً من كشف الحقيقة والتماس العدالة، والإجراء يستند إلى تقارير مضللة عمداً قدمتها أطراف ثالثة؛

(ب) إن حكومة الأرجنتين مسؤولة بموجب القانون الدولي عن ارتكاب انتهاكات فاضحة للقانون الدبلوماسي، وخصوصاً التنصت على اتصالات السفارة الإيرانية في بيونس آيرس، وينبغي عليها أن تحاسب أولئك الأفراد المتورطين في هذه الأعمال غير القانونية وأن تمنع استمرار مثل هذه التدخلات؛

(ج) إن حكومة الأرجنتين ملتزمة بموجب القانون الدولي باتخاذ تدابير لتعيد إلى المواطنين الإيرانيين الذين اُتهموا زوراً بحقوقهم، فضلاً عن حقوق كثيرين من الأشخاص الذين اعتقلوا بصورة تعسفية وتعرضوا للمضايقات وحتى للتعذيب ومن ثم أُفُرج عنهم من

غير أي تفسير. لذا فإن جمهورية إيران الإسلامية تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ التدابير القانونية المناسبة لاسترداد حقوق مواطنيها؛

(د) إن حكومة الأرجنتين مسؤولة عن التواطؤ مع مجموعات إرهابية، خصوصاً منظمة مجاهدي خلق السيئة الصيت التي تسببت أنشطتها الإرهابية بمقتل وجرح الآلاف من المدنيين الإيرانيين الأبرياء. كما أنها مسؤولة عن تقديم الدعم المالي إلى هذه المجموعة الإرهابية ودفع الرشاوى للتحريض على الإدلاء بشهادات باطلة ضد المواطنين الإيرانيين؛

(هـ) إن حكومة الأرجنتين مسؤولة عن الهجوم الإرهابي ضد القائم بالأعمال الإيراني السابق في بيونس آيرس في عام ١٩٩٥ والذي قامت به مجموعة إرهابية في الأرجنتين. والسلطات الأرجنتينية مسؤولة منذ مدة طويلة عن كشف هوية الفاعلين الذين كانوا وراء هذا العمل وجلبهم للمثول أمام العدالة؛

(و) ومن واجب جميع الدول، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية، بموجب القانون الدولي، أن توفر الحماية لمواطنيها ضد أي انتهاك لحقوقهم الأساسية، بصرف النظر عن آرائهم السياسية أو الدينية أو أي اعتبار آخر؛

(ز) نطالب حكومة الأرجنتين بالتوقف عن تكرار هذه الافتراضات والكيليشيات التي لا معنى لها والتي ابتدعتها إدارة فاسدة في التسعينات للتغطية على الفاعلين الحقيقيين، وأن تتخذ بدلاً من ذلك تدابير فعالة وأن تقوم بتحقيقات ذات معنى للكشف عن الحقيقة وللمنع استمرار انتهاك الحقوق الأساسية لهؤلاء المواطنين الإيرانيين والتمييز ضد الحالية الإسلامية التي لا تزال معزولة وتعرض للتمييز في الأرجنتين بحجة محاربة الإرهاب؛

(ح) ليس ثمة صك ملزم بشأن التعاون القضائي بين حكومة جمهورية إيران الإسلامية وحكومة جمهورية الأرجنتين من أجل اتخاذ أي إجراء قضائي في هذا الخصوص. علاوة على ذلك، رفضت حكومة الأرجنتين باستمرار التفاوض بشأن إطار قانوني للتعاون في المسائل القضائية وأصررت على فرض إجراءات من طرف واحد؛

(ط) إن التحقيقات الجنائية في القضية هي تحقيقات مليئة بالعيوب وتفتقر إلى جميع الخواص الأساسية للقرار القضائي، كما لم يُحترم مبدأ الإجراءات القانونية الواجبة. ولم تقدم السلطات الأرجنتينية أية دليل مهمما كان يثبت تورط أي مواطن إيراني في هذه الجريمة حتى تنظر فيه الحكومة الإيرانية التي ينشدون منها التعاون القضائي. لذا نوصي السلطات الأرجنتينية بإعادة النظر في قوانينها وأنظمتها المحلية المتعلقة بالتعاون القضائي وتسليم الفارين، خصوصاً القانون الأرجنتيني المتعلق بالتعاون القضائي لعام ١٩٩٦؛

(ي) وبناء على ما تقدم، ونظراً إلى عدم وجود أي اتفاق قانوني يتعلق بالتعاون القضائي بين البلدين، وما دامت السلطات الأرجنتينية غير راغبة في التفاوض على وضع مثل هذا الصك أو على الأقل تقديم أي دليل يثبت صحة اتهاماتها ضد المواطنين الإيرانيين، لذا لا يمكن الاستجابة لأي طلب بخصوص التعاون القضائي؛

(ك) وتود حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تكرر مجدداً أنه رغم المسائل المذكورة أعلاه، فإنها مهتمة بالحفاظ على علاقاتها التاريخية مع جمهورية الأرجنتين وتعزيز هذه العلاقات، وهي مستعدة لإقامة حوارٍ بناء مع حكومة الأرجنتين استناداً إلى روح الاحترام المتبادل بُغية التوصل إلى تفهم واضح لمواقف كل من البلدين وتسعى لإيجاد حلول عملية لجوانب سوء التفاهم التي نشأت عن هذه القضية.